

التقييم المالي للموازنات المالية السنوية في العراق للمدة (2019-2004)*

م. عبد الجبار بديع عبدالعزيز، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، إقليم كردستان العراق

أ.م. د. محمد شعبان حسن، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك، إقليم كردستان العراق

المستخلص:

احتلت الموازنة العامة للعراق مكانة محممة لما لها من تأثيرات في الكثير من متغيرات الاقتصاد الكلية والمالية، وشهدت العديد من التقلبات والتذبذبات سواء في الإعداد أو في التنفيذ خلال المدة المدروسة وهذا بالمقابل أثر على الوضع الاقتصادي والمالي للبلد، إذ تناول البحث مشكلة الاختلال في بنية وتركيب الموازنة، وفي ضوء ذلك تم اعتماد فرضية البحث. كما جرى التحليل الإحصائي بالاعتماد على البرمجية الإحصائية (EViews 12) لغرض التوصل إلى نتائج التحليل القياسي الكمي الحديث. وقدم البحث إستنتاجات نظرية وأخرى عملية شخّصت من خلالها واقع وحقيقة الموازنات المالية في العراق، ومن أهمها أن الوضع المالي يمكن أن يُوصف بالإستقرار في حالة إجراء تعديلات جذرية في السياسة المالية للبلد سواء من جانب النفقات العامة أو من جانب الإيرادات العامة، وذلك لغرض تحجيم الفجوة المالية الناجمة من جراء الصدمات المالية. كما أوضحت نتائج قياس أثر النفقات العامة في الإيرادات العامة للعراق أن الأخيرة غطت ما نسبته (83.8%) من النفقات العامة للدولة خلال المدة (2019-2004)، وفي هذا دلالة إلى حاجة الحكومة لرفع حجم وارداتها بالشكل الذي يعمل على خلق التوازن المالي في الموازنة العامة. كما خرج البحث بمجموعة من المقترحات أبرزها هو تبني الحكومة الفيدرالية النمط الأمثل للموازنة العامة من الأنماط المختلفة لها والاعتماد على الآليات والمؤشرات الحقيقية في إعداد الموازنة العامة والتي تهدف إلى ضمان الإستغلال الأمثل للموارد المالية للبلد.

الكلمات المفتاحية: التقييم المالي، الموازنة العامة، الاقتصاد العراقي، الإيرادات العامة، النفقات العامة.

المقدمة:

فرض عصر العولمة على جميع البلدان أن تكون في حالة سباق وتنافس في إستغلال طاقاتها ومواردها البشرية بشكل يجعلها قادرة على تحقيق أعلى مستويات النمو والتطور الاقتصادي، وتعتبر الموازنة العامة إحدى الوسائل الأساسية في تحقيق ذلك، حيث لها مكانة محممة وبارزة في السياسة الاقتصادية وتحتل المرتبة الأولى من بين سياسات الاقتصاد الكلي. وفي ضوء تعاضل الأهمية التي أصبحت تحتلها الموازنة العامة في مختلف اقتصاديات العالم بصورة عامة والاقتصادات النامية بصورة خاصة، ولأسباب بعد الحرب العالمية الثانية، فضلاً عن الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي. فإن الموازنة تُعتبر وثيقة قانونية تُعبر عن توجهات الدولة وأهدافها التي تنوي تحقيقها خلال السنة المالية القادمة مُعبراً عنها ببيانات مالية لما ستقوم الوحدات الحكومية بإنفاقه في سبيل تحقيق هذه الأهداف. وللموازنة العامة أهمية كبيرة في تحقيق الأهداف المُخطط لها في حياة المجتمع فمن خلالها يمكن معرفة توجه الدولة فهي بحق تُعد مرآة عاكسة لفلسفة النظام السياسي الحاكم في الدولة ومن أجل الحفاظ على الأموال العامة التي تتضمنها الموازنة العامة سواء أكان ذلك بتحصيل الإيرادات أم بإنفاقها وضرورة المحافظة عليها.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في موازنة الموازنة العامة للعراق خلال المدة (2019-2004) لمشكلات اقتصادية اثرت بشكل مباشر على الإقتصاد الوطني، مما يتطلب تحديد ورسم مديات المشكلة وإيجاد الرؤى والسبل من أجل معالجة تأثيراتها بالاعتماد على الأساليب الصحيحة في إعداد الموازنات المالية العامة للحكومة العراقية خلال الفترة المدروسة.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من اعتبار الموازنة العامة إحدى الأدوات المستخدمة في السياسة المالية للدولة والتي يتم من خلالها تحقيق العديد من الأهداف منها التخطيطية والرقابية والاجتماعية والسلوكية والسياسية والاقتصادية والمالية.

أهداف البحث: يهدف البحث الحالي إلى تقييم الموازنة العامة في العراق خلال المدة (2019-2004) وتحديد أوجه القصور والسلبيات المتحققة ووضع الحلول والمقترحات بعد تحليل أسبابها لتفاديها.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن اعتماد الإجراءات العلمية في إعداد الموازنة وتقييم أداءها سيؤدي إلى تقليل حجم الفجوة ما بين الفائض والعجز، وتحديد أسباب الاختلالات والانحرافات ومن ثم إتخاذ الخطوات الكفيلة بمعالجتها وتجاوزها.

نطاق البحث: يتخذ البحث العراق مجالاً لدراسته من الناحية المكانية، والناحية الزمانية تمثلت في المدة (2004-2019).

إسلوب جمع البيانات: يعتمد الباحث على جمع بيانات ومعلومات الدراسة الحالية من تقارير وزارتي المالية والتخطيط للحكومة الفيدرالية ومن ثم عرضها في جداول بيانية وتحليلها من أجل التوصل إلى النتائج المرجوة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للموازنة العامة

أولاً: الموازنة العامة (المفهوم، الأهمية، الأهداف):

تعددت مفاهيم الموازنة العامة وتنوعت حسب إختلاف الناحية أو الجهة التي يُنظر من خلالها. وتختلف في التشريعات بإختلاف الدول وأنظمتها السياسية ونظرة كل منها إلى الموازنة، إلا أن المفاهيم تتقارب فيما بينها لأنها تحاول إيضاح مفهوم شيء واحد. فيمكن النظر لمفهوم الموازنة العامة من عدة زوايا. وتُعرّف الموازنة العامة للدولة على أنها "بيان رسمي للتقديرات المستقبلية من الإيرادات والنفقات" (Nkechi, 1999: 13). أما (Paul & William, 2001: 385) فأشارا على أنها "عرض للمصروفات والإيرادات المُخططة للبرامج الحكومية المتوقع الحصول عليها من مختلف الموارد مثل الضرائب خلال مدة معينة". وميزها آخرون (Antony et al., 2004: 400) بأنها "تعبير كمي للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة والتي تُوضح خطة الدولة في سبيل تحقيق أهدافها". في حين عدّها (Edvine, 2013: 12) "الخطة التي يمكن قياسها وفي الوقت المناسب". بينما وصف (Van, 2015: 10) الموازنة العامة بأنها "تعبير كمي لخطة عمل معدة لمدة محدودة من الزمن تساعد على تنسيق ما يجب القيام به لتنفيذ تلك الخطة".

وتبرز أهمية الموازنة العامة من خلال إفصاحها عن الوضع المالي للدولة، فتوازن الموازنة يُشير إلى سلامة الوضع المالي للدولة. كما يُشير الفائض إلى الرخاء الإقتصادي على العكس من حالة العجز خاصة إذا كان العجز غير مقصود (الداودي، 2013: 47). وقد أشارت جمعية المحاسبة الحكومية الأمريكية إلى أهمية الموازنة بوضعها في المبدأ الأول ضمن مبادئ المحاسبة الحكومية، حيث نص المبدأ على ضرورة إعداد موازنة سنوية لكل وحدة حكومية سواء تم فرض ذلك بالقانون أم لا (مبارك، 2013: 37). وتبرز أهمية الموازنة العامة من اعتبارها الركيزة الأساسية للإستثمار والإستهلاك العام وتوزيع الدخل القومي من خلال التوجيه والمحددات للإفاق والموارد، وطبعاً يكون هذا الدور للموازنة أكثر فعالية في ظل الأنظمة الديمقراطية مقارنةً بدورها الهامشي والضعيف في ظل الأنظمة الديكتاتورية والبيروقراطية (شيجان، 2014: 188).

ومن جانب آخر تهدف الموازنة العامة للدولة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها تخطيطية حيث تُعتبر مرحلة التخطيط من أهم وأدق مراحل إعداد الموازنة ففي هذه المرحلة يتم وضع الأهداف، ولتحقيق هذه الأهداف يتم إعداد الفروض الأساسية التي تقوم عليها عملية التخطيط، بالإضافة إلى وضع التعليمات الخاصة بإعداد الموازنة (العمرى، 2005: 18). وأهداف إجتماعية إنطلاقاً من كونها وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومي عن طريق فرض الضرائب المباشرة ثم تحويلها لتمويل بعض النفقات التي تستفيد منها الطبقات الفقيرة (فريج والسعبري، 1990: 18). وأهداف رقابية حيث ترتبط الرقابة بهدف معين وتكون مسؤولة عن تحقيق ذلك الهدف بأفضل الوسائل، ومن ذلك يمكن أن يُحدد الهدف الرقابي للموازنة العامة بكونها أداة للرقابة المركزية على المال العام (الزويبي، 2008: 5). وأهداف سلوكية من خلال التشجيع على نشر روح المبادرة والإبتكار، وبث الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين من خلال توفير أساس ثابت وعادل للثواب والعقاب (كاظم و محمد، 2018: 130). وأهداف سياسية حيث تُعد الموازنة تعبيراً عن سياسة الدولة عن طريق الأرقام الواردة في جداول الموازنة، حيث يمكن معرفة أهداف الدولة واتجاهاتها في مجال رفاهية الشعب (حماد، 2011: 46). وأهداف إقتصادية من خلال توفير الأموال، والتمويل للأزم للإستثمارات، وتحفيز الصادرات، وإستخدام الإفاق العام والموارد العامة في التأثير على السياسات المالية والنقدية، والإعتماد على الذات (العواد، 2012: 61).

ثانياً: مبادئ إعداد الموازنة العامة:

إن مبادئ الموازنة العامة هي قواعد نظرية كما وصفها فقهاء المالية العامة وكتابتها، فمنهم من بالغ بقيمتها وزاد عددها ومنهم من قسمها من حيث الأهمية إلى قواعد أساسية وأخرى ثانوية، كما أن قيمة المبادئ تختلف في الزمان والمكان وفق التشريع الوصفي لكل دولة (شعيبث، 2016: 93). وتُبين فيما يلي القواعد الأساسية لإعداد الموازنة العامة للدولة:

1. مبدأ سنوية الموازنة العامة (قاعدة الدورية) (Annual Principle): ظهرت قاعدة سنوية الموازنة تاريخياً قبل غيرها من القواعد التي تحكم إعداد مشروع الموازنة العامة (عبدالواحد، 1996: 90). وتُعد إنكترًا من أوائل الدول التي طبقت هذا المبدأ خلال القرن السابع عشر الميلادي (عثمان، 2003: 568). وتعني أن تُعطى التقديرات للإيرادات والنفقات لسنة واحدة بحيث تستقل كل سنة بنفقاتها وإيراداتها لتتمكن السلطة التشريعية من فرض رقابة مستمرة على أعمال السلطة التنفيذية (Richard et al., 2013: 139).

2. **مبدأ المرونة والوضوح (Flexibility Principle):** يجب أن تتميز الموازنة العامة للدولة بمبدأ المرونة من حيث سهولة تنفيذها. ويقصد بالمرونة السهولة في تنفيذ الموازنة ومراعاة الإحتلالات خلال السنة المالية وإمكانية مواجئة هذه الإحتلالات وألا تكون كثرة الإجراءات عائقاً دون إنطلاق تنفيذ الموازنة العامة (عبدالواحد، 1996: 132).
3. **مبدأ النشر والعلانية (Publishing Principle):** وتعني وجوب أن تُنشر الموازنة العامة للدولة وتُبلغ إلى الجهات المختصة. من خلال توصيلها للأطراف ذات العلاقة كـ (مجلس تشريعي، وزارات، وحدات إدارية، مواطنين). ويُفترض ان تُنشر الإجماليات ومقدار الدعم والعجز والإتجاهات العامة الإقتصادية والإجتماعية للموازنة والإحصائيات الخاصة بالمقارنات بينها وبين الموازانات للسنوات السابقة (البحر والحميدي، 2002: 136).
4. **مبدأ توازن الموازنة العامة (Balance Principle):** لم يعد لقاعدة توازن الموازنة في ظل الفكر المالي الحديث نفس القدسية التي أسبغها عليها الفكر المالي التقليدي (الكعبي، 2008: 43). إذ إن النظرة التقليدية لهذا المبدأ هو خلق التوازن بين حسابي الإيرادات والنفقات العامة المقدرة (الأسعد، 2007: 39). أما النظرة الحديثة لهذا المبدأ، حيث يرى بعض الباحثين في هذا المجال أنه مفهوم أشمل وأعم (أحمد، 2018: 116)، إذ يعني التوازن بين الإنفاق القومي المتوقع والدخل القومي المتوقع، وضمن هذه النظرة لا ينصرف إلى مجرد التوازن الحسابي (الحجاوي، 2004: 161). حيث لم يعد يُنظر إلى العجز في الموازنة على أنه خطر وذلك في ضوء التطورات المالية، وإنما تم إستبدال فكرة التوازن المحاسبي بفكرة أوسع هي فكرة التوازن الإقتصادي الشامل حتى ولو حدث عجز مؤقت في الموازنة، وهذا الإستبدال هو ما يطلق عليه بنظرية العجز المنظم للموازنة (العبيدي، 2015: 171).
5. **مبدأ عمومية (شمولية) الموازنة العامة (Inclusiveness Principle):** تُكمل قاعدة عمومية الموازنة قاعدة وحدة الموازنة، فإذا كانت قاعدة الوحدة تتطلب إعداد وثيقة واحدة للموازنة، فإن قاعدة العمومية تتطلب إدراج كافة النفقات العامة مهما كان أشكالها والإيرادات العامة مهما كانت مصادرها في وثيقة الموازنة دون إجراء أي مقاصة أو إستنزاف بينها (سمحان وآخرون، 2010: 175). ويقصد بقاعدة شمولية الموازنة العامة وجوب أن تشمل الموازنة العامة للدولة أوجه النشاط كافة التي تقوم بها الدولة سواء كان نشاطاً إقتصادياً أو خدمياً (الحاج، 2015: 167).
6. **مبدأ شيوخ الموازنة العامة (عدم التخصيص) (Non-Allocation Principle):** هي نتيجة حتمية لقاعدة الشمول، وتعني عدم تخصيص إيراد معين لتغطية نفقة معينة بالذات. وذلك لأن الإيرادات العامة تُمثل وحدة واحدة تصب بكاملها في الموازنة العامة دونما تمييز لإيفاق دون آخر (أحمرو، 2003: 86).
7. **مبدأ وحدة الموازنة العامة (Unity Principle):** وتعني وضع موازنة واحدة تُدرج فيها جميع الإيرادات والنفقات العامة، فالحكومة تمثل وحدة إدارية متكاملة وبالتالي فإن الموازنة تظهر في مجلد أو وثيقة واحدة بدلاً من تعدد الموازنة بصورة واضحة (Bobes، 2013: 5)، وعلى ضوء قاعدتي الشمول والشيوخ يتم توحيد النفقات في كتلة واحدة وتوحيد الإيرادات في كتلة مقابلة (اللوزي ومراد، 1997: 24).
8. **مبدأ دقة الموازنة العامة (Precision Principle):** ويعني دقة تقديرات الإيرادات والنفقات ما أمكن ذلك حتى تكون الموازنة العامة واقعية (اللوزي ومراد، 1997: 25)

ثالثاً: أسس تخطيط الموازنة العامة (مراحل الإعداد):

إن عملية التخطيط المُسبق والمبني على أسس علمية صحيحة لا بد بالتأكيد أن تؤدي إلى نتائج واقعية وسليمة، وأكثر ما يلاحظ على إعداد الموازنة العامة في معظم دول العالم وخاصةً الدول النامية، هو إرتكازها على أسس غير سليمة وقد يعزى السبب إلى عدم إهتمام الحكومات في هذا الجانب وقصور الباحثين وعزوفهم على الإهتمام بذلك مقارنةً بالإهتمامات البحثية في المجالات الأخرى (لعارة، 2002، 136). ومن أجل إعداد الموازنة ينبغي تقدير الإيرادات والنفقات إذ أن موازنة الإيرادات ضرورية للمسؤولين لتحديد ما إذا كانت النفقات المقترحة يتم تمويلها من الموارد المتاحة، كما ينبغي أن تشمل الموازنة جميع مصادر الإيرادات والنفقات المتاحة الخاصة بالموازنة (Loo، 1996: 72). ومنذ بداية الدولة العراقية وُضعت الموازنة العامة من قبل السلطة التنفيذية، ولم تُنازعها السلطة التشريعية في عملية الإعداد، هذا لأن الدولة العراقية بدأت من حيث إستقرار الأمر عليه في كل من بريطانيا وفرنسا (الداودي، 2013: 83). وفي الوقت الحاضر فإن إعداد الموازنة يأخذ بالحسبان مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، فبالنسبة للأخيرة تتمثل بالإلتزامات العراق أمام المجتمع الدولي من خلال وثيقة العهد الدولية، وإتفاقية الترتيبات الساندة (Stand By Arrange – S.B.A)، أما العوامل الداخلية فتتمثل بحاجات الإقتصاد وحجم الموارد المالية المتاحة وإستراتيجية التنمية الوطنية (سلوم والمهاني، 2007: 101). وتر مرحلة تحضير وإعداد الموازنة العامة في العراق بعدة مراحل تم تحديد بعض منها بموجب العديد من النصوص الدستورية والمواد القانونية، وكالاتي (مراد، 2002: 301)(النقاش، 2003: 97)(الهامي والسقا، 2007: 87)(عليوي، 2009: 5)(القيروني، 2012: 267)(الحفاجي، 2013: 34):

1. نحوى هذه المرحلة هي إقرار الخطوط الأساسية لسياسة وأهداف الموازنة والتحضير البوري لها، أي تهيئة مستلزمات إعداد الموازنة العامة من إستثمارات وجداول وتوجيهات وتعليمات بشأن الإعداد، وهذه المرحلة تقوم بها وزارة المالية.

* مبادرة أطلقتها الحكومة العراقية تهدف إلى إقامة شراكة جديدة مع المجتمع الدولي، وبمثل الهدف من هذا العهد بتوضيح إطار عمل لغرض تحقيق الرؤية الوطنية للعراق بهدف تحقيق تطلعات الشعب في دولة فدرالية وديمقراطية موحدة يُسودها الأمن والاستقرار.

** تمت هذه الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي في 2005/12/23 الأمانة لاتفاقية نادي باريس حول إعادة جدولة الديون بنسبة (30%)، والمصممة لدعم البرنامج الاقتصادي للدولة في تخصيصات الموازنة العامة (شندي والزبيدي، 2014: 34).

2. يتولى وزير المالية إصدار تقريراً حول إعداد الموازنة خلال شهر أيار من كل عام، يُحدد بموجبه أولويات السياسة المالية والحد الإجمالي المُخطط لكلفة الإنفاق العام وحدود كل وحدة إنفاق والإيرادات العامة ومدى تأثيرها بالأوضاع المحلية والعالمية، ويتم إصدار التقرير أعلاه بعد التشاور مع المختصين من وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ووزارة التجارة والبنك المركزي العراقي على أساس الدراسات المتعلقة بالحالة الاقتصادية للدولة، وهذا ما نصت عليه المواد (62، 80، 110) من دستور جمهورية العراق لعام (2005).

3. بعد إكمال المصادقة على تقرير إعداد الموازنة وتحديد أهداف السياسة المالية، تنص المادة (3) من القسم السادس من قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (94) لعام (2004) بأنه ينبغي "قيام وزير المالية بالتشاور مع وزير التخطيط بتعميم لوائح داخلية بأهداف السياسة المالية لوحدة الإنفاق لغرض إعداد موازنتها خلال شهر حزيران"، أي إصدار التعليمات الخاصة بالأسس التفصيلية لوضع تقديرات الموازنة العامة بشقيها الإيرادات والنفقات العامة والتأكيد على مراعاة الترشيد وضغط النفقات والقضاء على مظاهر الإسراف والتبذير وعدم إضافة أية نفقة جديدة غير مبررة.

4. مسؤولية مجلس النواب حصراً بوصفه السلطة التشريعية مناقشة إقرار مشروع الموازنة العامة للدولة وله كافة الصلاحيات لزيادة أو تخفيض الإنفاق وبما يتناسب مع إمكانيات الدولة، ويتولى رئيس مجلس النواب إحالة مشروع الموازنة إلى اللجنة المالية والاقتصادية لدراسته من كافة الجوانب.

5. بعد تعميم الموازنة أي إجازتها، تبدأ مرحلة التنفيذ وتعني الانتقال من مرحلة التقدير والتنبؤ لفترة لاحقة إلى الواقع الملموس في الوقت الحالي.

6. أما المرحلة الأخيرة من مراحل الإعداد فهي الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة، والهدف منها هو التأكد من سلامة التصرف بالأموال العامة.

واستناداً لما تقدم فإن مراحل إعداد الموازنة تتأثر بأمرين، الأول أهمية مرحلة إعداد الموازنة لما لها من تأثير مباشر على بقية المراحل اللاحقة، حيث كلما كان الإعداد جيداً، كلما سهلت عملية إقرار الموازنة وتحضيرها بالشكل الصحيح وتقليل العقبان التي تشوب هذه العملية. أما الأمر الثاني فيعبر عن الجانب السلوكي للموازنة، حيث يتم إقرارها من قبل السلطة التشريعية وستصبح قانوناً، وهذا يعكس بطبيعة الحال على تقبل كافة الوحدات الحكومية لتنفيذ هذا القانون (بكر، 2012: 59).

المحور الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

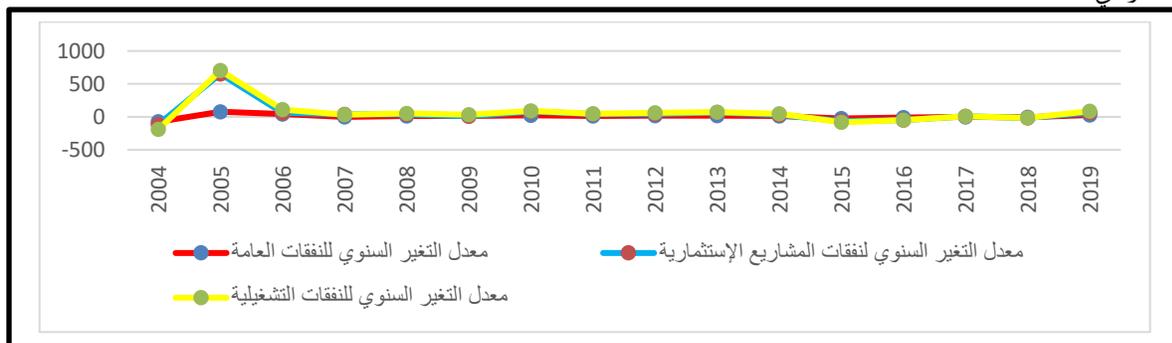
تم اعتماد هذا البحث لإختبار فرضية الدراسة وتحليل البيانات المالية للحكومة الفيدرالية خلال مدة الدراسة (2004-2019)، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا البحث على مطلبين، وكما يلي:

المطلب الأول: تحليل متغيرات الموازنة في العراق خلال المدة (2004-2019): من أجل الوصول إلى نتائج تحليل عدد من المتغيرات الكلية والمالية الرئيسة للموازنة العامة الفيدرالية وخلال مدة الدراسة وكذلك معرفة إتجاهاتها ومسارها، فقد تم ذلك على وفق الفقرتين الآتيتين:

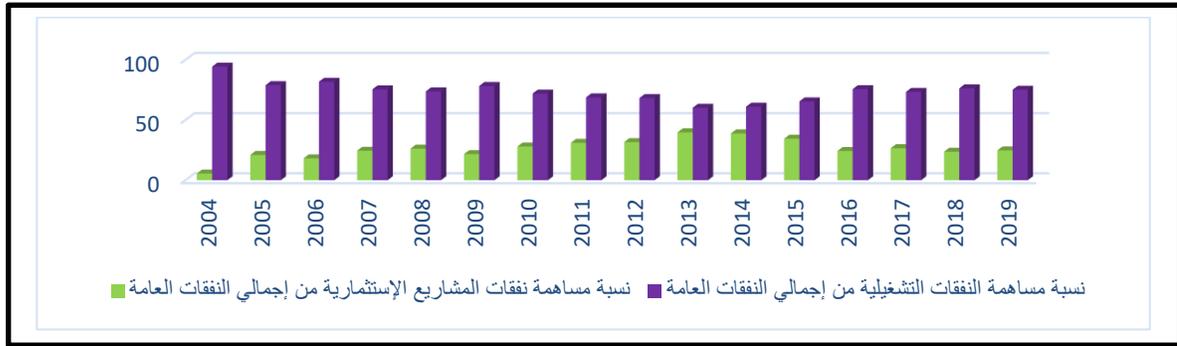
1. تحليل هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2019): تتسم النفقات العامة بأنها متنامية بشكل مستمر لأنها تخضع لظاهرة التزايد المستمر سواء كان هذا التزايد مُعبراً عنه بنسب مئوية أو أرقام (الدهلي، 2003: 236). حيث لم يؤثر شيء في الحياة الاقتصادية مثلما أثرت فيها الموارد الطبيعية والتي تُعد المصدر الأساسي لحزينة الدولة من عمليات إنتاجها ومن ثم تصديرها إلى تدفق الأموال إليها كإيرادات من جراء تلك العملية. وتتسم النفقات العامة للدولة بالقدرة على إعادة توزيع الربح أو توجيهه إلى الفئات والقطاعات الاجتماعية المختلفة، وبهذا الدور أصبحت الدولة بمثابة الراعي والموجه الرسمي للإقتصاد (التجار وأخرون، 2004: 198). ويتضح من الجدول (1) والاشكال (1) و(2) أن إجمالي الإنفاق الحكومي لعام (2004) بلغ (20145100) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-73.3%) نتيجةً للتغيرات الجذرية التي حصلت في النظام السياسي للدولة، وبلغت النفقات الإستثمارية بمحدود (1118400) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (-40.2%) وبنسبة من النفقات العامة تقدر بـ (5.6%). على حين كانت النفقات التشغيلية (19026700) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (-74.2%) وبنسبة (94.4%) من النفقات الحكومية، ويعود سبب النمو السالب هنا إلى الأزمة السياسية والاقتصادية التي عصفت بالبلاد آنذاك. ثم توجهت النفقات العامة بالإرتفاع عام (2005) بشكل لافت للنظر إذ بلغت (35981168) مليون دينار بمعدل نمو (78.6%)، حيث بلغت النفقات

الاستثمارية والحارية بحدود (7550000) و(28431168) مليون دينار وعلى التوالي ومعدلات نمو بلغت في العام نفسه (575.1%) و(49.4%) وعلى التوالي ويعود سبب إرتفاع النفقات بشكل غير مسبوق بكلا شقيه الإستثماري والتشغيلي إلى إستئناف تصدير النفط الخام بعد رفع الحصار المفروض قبل هذه الفترة بالإضافة إلى الإفراج عن الأرصدة المحمدة للعراق في الخارج، بالنتيجة أدى ذلك إلى زيادة الإنفاق الحكومي لبناء المؤسسات العامة وإعادة إعمار المناطق المنكوبة والتي تضررت من جراء عمليات التحرير وأنعكس ذلك بشكل إيجابي على زيادة نفقات القوى الأمنية بكافة تصنيفاتها عند إعادة تشكيلها. ويلاحظ من بيانات الجدول (1) أن إجمالي النفقات العامة بدأت بالإرتفاع خلال المدة (2006-2008) ومعدلات نمو سنوية بلغت بحدود (41.6%) و(1.5%) و(15.7%) وعلى التوالي، ويرجع سبب هذا الإرتفاع في حجم النفقات العامة إلى أسباب عديدة أبرزها إرتفاع إيرادات بيع النفط للخارج نتيجة إرتفاع أسعار النفط في السوق العالمية من جهة، وإرتفاع حجم صادرات العراق من النفط من جهة أخرى، حيث إرتفع سعر برميل النفط من (57.9) دولار عام (2006) إلى (92.1) دولار للبرميل عام (2008)، بالمقابل إرتفعت حجم الصادرات من النفط العراقي من (1932) برميل باليوم عام (2006) إلى (2341) برميل باليوم عام (2008). (Opec,2010: 19). كما يتبين أن حجم الإنفاق الحكومي بدأ بالإرتفاع بشكل أكبر مما سبق خلال المدة (2009-2011) ليصل إلى (69165523) و(84657468) و(96662767) مليون دينار وعلى التوالي، وهذا يرجع إلى الظروف السياسية والإقتصادية التي مر بها. وبدأت النفقات العامة بالإرتفاع الكبير مرة أخرى خلال المدة (2012-2013) وبواقع (117131930) و(138424608) مليون دينار وعلى التوالي، ومعدلات نمو (21.2%) و(18.2%) وعلى التوالي، ويرجع سبب هذا الإرتفاع في حجم الإنفاق الحكومي إلى إرتفاع أسعار النفط عالمياً والتي بلغت خلال المدة (2012-2013) بحدود (107.9) دولار و(103.6) دولار للبرميل الواحد، وهذا يعكس على زيادة الواردات الحكومية (86: Opec,2014). وتوالت التذبذبات للنفقات العامة وبتبعها النفقات الإستثمارية والنفقات التشغيلية بالتأرجح إلا أنها أخذت الإتجاه التصاعدي حيث بلغت عام (2014) بحدود (161697275) مليون دينار ومعدل نمو بلغ (16.8%) لتلك النفقات، وشكلت كل من النفقات الإستثمارية والتشغيلية بحدود (62903313) و(98793962) مليون دينار وعلى التوالي ومعدل نمو (14.1%) و(18.6%) وعلى التوالي وبنسبة إسهام بلغت (38.9%) و(61.1%) من النفقات الحكومية للعام نفسه وعلى التوالي وترجع الزيادة بالنفقات الحكومية لاسمها النفقات التشغيلية إلى زيادة الإنفاق العسكري آنذاك نتيجة لحرب داعش. والملاحظ أيضاً أن النفقات العامة بدأت بالإخفاض خلال المدة (2015-2016) وبحدود (119462429) و(105895723) مليون دينار وعلى التوالي، ومعدلات نمو سالبة بلغت (-26.1%) و(-11.4%) وعلى التوالي، في حين بدأت بالإرتفاع مرة أخرى في عام (2017) وبواقع (107089521) مليون دينار ومعدل نمو (1.15)، إلا أن النفقات العامة إنخفضت في السنة التي تليها وبواقع (104158184) مليون دينار ومعدل نمو سالب (-2.7%)، وهذا التذبذب في إجمالي النفقات العامة يرجع خلال هذه المدة إلى التغيرات التي حصلت في سعر النفط المصدر للخارج والذي أثر بدوره على تذبذب الإيراد الحكومي الذي إنعكس بشكل طردي على زيادة وإخفاض حجم النفقات الحكومية إضافة إلى الظروف الأمنية التي مر بها البلد في تلك الأعوام. في حين شهد عام (2019) زيادة بالنفقات العامة والتي بلغت (133107616) مليون دينار ومعدل نمو (27.8%) وخاصة النفقات التشغيلية التي بلغت بحدود (100059110) مليون دينار ومعدل نمو بلغ (25.8%) ونسبة إسهام (75.2%) من إجمالي النفقات العامة، وهذا يرجع إلى التحسن في الإيرادات العامة للدولة نتيجة للتحسن في أسعار النفط الخام مما أدى إلى زيادة الإنفاق العام على الإمتيازات والرواتب كالتفقات التشغيلية للمؤسسات العامة للدولة.

ويمكن القول بأن الإنفاق الحكومي يتميز بالحساسية الشديدة تجاه التقلبات في أسعار النفط في السوق العالمية، بإعتبار الإقتصاد العراقي إقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد بالدرجة الأساس في إيراداته الحكومية على الواردات النفطية، فعند إرتفاع أسعار النفط عالمياً ينتعش الإقتصاد الوطني وتزيد النفقات الحكومية، لكن يُعاب على الإقتصاد الريعي المعتمد على المورد الخارجي بالإكتشاف على العالم الخارجي، وبالتالي يتمتع الإقتصاد بالحساسية الكبيرة تجاه هذه الموارد، فينكمش عندما تنحسر هذه الموارد وبالعكس ينتعش عند تدفقها، وبالنتيجة فإن هذه التغيرات والتذبذبات والتقلبات تنعكس بالسلب أو بالإيجاب على الإقتصاد الوطني.



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (1) ومخرجات برنامج (Excel).



الشكل (2)

نسبة مساهمة النفقات الإستثمارية والتشغيلية من إجمالي النفقات الحكومية للمدة (2019-2004)

المصدر: إعداد الباحث بالإعتدال على بيانات الجدول (1) ومخرجات برنامج (Excel).

الجدول (1)

النفقات الإستثمارية والتشغيلية ونسب مساهمتها من إجمالي النفقات العامة للمدة (2019-2004) (مليون دينار)

البيان السنة	معدل التغير السنوي %	النفقات التشغيلية	نسبة مساهمة النفقات الإستثمارية من إجمالي النفقات العامة %	معدل التغير السنوي %	نفقات المشاريع الإستثمارية	معدل التغير السنوي %	إجمالي النفقات العامة
2004	-74.2	19026700	5.6	-40.2	1118400	-73.3	20145100
2005	49.4	28431168	21.0	575.1	7550000	78.6	35981168
2006	46.6	41691161	18.2	22.8	9272000	41.6	50963161
2007	-6.3	39062163	24.5	36.6	12665305	1.5	51727468
2008	13.1	44190746	26.2	23.7	15671227	15.7	59861973
2009	22.5	54148081	21.7	-4.2	15017442	15.5	69165523
2010	12.6	60980695	28.0	57.7	23676773	22.4	84657468
2011	9.2	66596474	31.1	27.0	30066293	14.2	96662767
2012	20.1	79954033	31.7	23.7	37177897	21.2	117131930
2013	4.2	83316006	39.8	48.2	55108602	18.2	138424608
2014	18.6	98793962	38.9	14.1	62903313	16.8	161697275
2015	-20.8	78248392	34.5	-34.5	41214037	-26.1	119462429
2016	2.4	80149411	24.3	-37.5	25746312	-11.4	105895723
2017	-2.0	78557835	26.6	10.8	28531686	1.1	107089521
2018	1.2	79508072	23.7	-13.6	24650112	-2.7	104158184
2019	25.8	100059110	24.8	34.1	33048506	27.8	133107616

المصدر: إعداد الباحث بالإعتدال على بيانات:

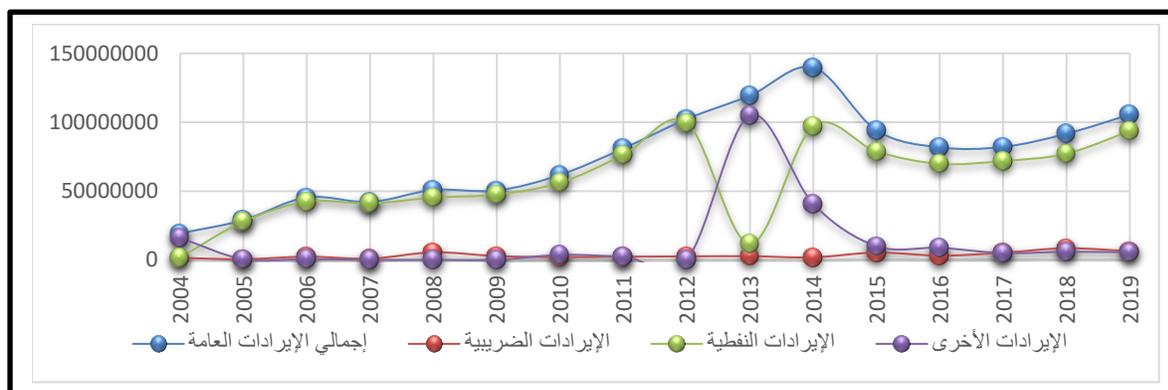
- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، للمدة (2019-2004).
- وزارة المالية العراقية، (دائرة المحاسبة ودائرة الموازنة)، للمدة (2019-2004).

2. تحليل هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2019-2004): إن ما حدث من تغيرات جذرية للنظام السياسي في العراق وأحداث حرب الخليج الثالثة

أدت إلى أن تبقي السياسة الإيرادية للدولة على المسار السابق والثابت نفسه، أي الإعتاد بشكل كامل على عوائد النفط، وهذه الأحداث تعكس لنا كيف أنها تمكنت من كسر طوق الحصار الإقتصادي والذي إزداد على آثره كميات النفط المصدرة للخارج، وهذا أدى بالنتيجة إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة، فحاجب الإيرادات العامة يتضمن ما تحصل عليه الدولة من الإيرادات سواءاً الضريبية والنفطية وغيرها من الإيرادات الأخرى. وهنا لابد من الإشارة إلى أنه يُعاب على الدولة بأنها لا تُنوع مصادر إيراداتها بالرغم من تمتعها بوفرة من الموارد البشرية والطبيعية باعتبار هذا الإقتصاد أحادي الجانب، مما يُعرضها لسهولة الوقوع في فخ الأزمات والتدهورات في كافة مفاصل النشاط الإقتصادي.

ومن الجدول (2) والشكل (3) كانت الإيرادات العامة عام (2004) بمحدود (19258800) مليون دينار وبمعدل نمو (319%)، إذ تشكل الإيرادات الضريبية والنفطية لنفس السنة (1500000) و(1800000) مليون دينار وعلى التوالي. وخلال المدة (2005-2006) كانت قيمة الإيرادات العامة في إرتفاع بلغت (28958608) و(45392304) مليون دينار وعلى التوالي، وبنسبة نمو سالب للإيرادات الضريبية بلغت (-65.2%) خلال عام (2005) وذلك بسبب تدهور الوضع الأمني في البلاد. أما خلال المدة (2007-2013) عادت الإيرادات العامة إلى الإرتفاع التدريجي وذلك بسبب إرتفاع سعر برميل النفط خلال المدة المذكورة والذي تسبب بإرتفاع الإيرادات النفطية التي تُشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة، ما عدا عام (2009) الذي شهد إنخفاضاً طفيفاً بلغ بمحدود (50408216) مليون دينار مقارنةً بعام (2008) الذي بلغ (50775081) مليون دينار، ويرجع سبب هذا الإنخفاض إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية وما ترتب عليها من خفض أسعار النفط العالمية. ثم إستمرت الإيرادات العامة بالإرتفاع إلى أن بلغت أعلى قيمة لها عام (2014) إذ بلغت (139640629) مليون دينار وبمعدل نمو (17.1%)، حيث شكلت الإيرادات الضريبية (1885127) مليون دينار أما الإيرادات النفطية فقد بلغت (97072410) مليون دينار وتعود هذه الزيادة في الإيرادات إلى مجموعة عوامل أبرزها الزيادة في إنتاج النفط المصدر للخارج والذي كان سبباً مباشراً لزيادة الإيرادات العامة للحكومة. وفي عامي (2015) و(2016) إنخفضت الإيرادات العامة عن أعلى مستوى إيراد متحقق لعام (2014) حيث بلغت بمحدود (94048364) و(81700803) مليون دينار وعلى التوالي، وذلك بسبب إنخفاض الإيرادات النفطية والتي بلغت في عامي (2015) و(2016) بمحدود (78649032) و(69773400) مليون دينار وعلى التوالي، كما كان لتراجع أسعار النفط عالمياً تداعيات كبيرة على الموازنة العامة للبلد مما أدى إلى إنخفاض الواردات الحكومية. إلى جانب التحديات الكبيرة التي واجهها البلد والمتمثلة بإرتفاع تكاليف الحرب على الإرهاب إضافةً لزيادة النفقات على دعم وإيواء النازحين في المخيمات مما ولد بالنتيجة ضغط إضافي على الموارد العامة للبلد، الأمر الذي دفع بالسلطة المالية للدولة إلى مواجهة مثل هكذا أزمات من خلال مجموعة من الإجراءات اللازمة لضبط الوضع المالي والحصول على تمويل داخلي أو خارجي. ثم ما أن لبثت الإيرادات العامة بالإتجاه نحو الزيادة مرةً أخرى عامي (2017) و(2018) إذ بلغت بمحدود (82069670) و(91643667) مليون دينار وعلى التوالي، بسبب إرتفاع الإيرادات النفطية التي سجلت (71833095) و(77160393) مليون دينار وعلى التوالي، فيما سجلت الإيرادات العامة عام (2019) إرتفاعاً بلغ بمحدود (105569687) مليون دينار وبمعدل نمو (15.2%) الذي تشكل فيه الإيرادات الضريبية (6334160) مليون دينار، بينما شكلت الإيرادات النفطية (93741110) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (21.5%) والتي إستحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة لتلك السنة.

يلاحظ من التحليل السابق لنسبة نمو الإيرادات العامة سواء الضريبية والنفطية والإيرادات الأخرى للمدة (2019-2004) أن النسب تكاد تكون منخفضة فيما يخص الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى مقارنةً بالعوائد النفطية فإن لم تكن منخفضة تكون سالبة في بعض السنوات، وهذا إشارة إلى أن السياسة المالية المتبعة من قبل الحكومة المركزية تتسم بالرعية أي إقتصاد إحدادي الجانب يتركز على رصيد العوائد النفطية بنسب كبيرة، أي أن الإيرادات العامة للبلد ترتبط بعلاقة طردية مع الإيرادات النفطية والتي بدورها ترتبط بسعر النفط العالمي فترتفع بإرتفاعه وتنخفض بإنخفاضه، وهذا يؤدي إلى حدوث إختلال كبير في الواردات الحكومية نتيجةً لكون أسعار النفط تتحدد عالمياً وفقاً للتقلبات التي تشهدها السوق العالمية. بالإضافة إلى القصور الواضح من قبل الجهاز الضريبي في التنظيم المالي سواءاً تحصيلاً وتشريعاً للضرائب، كما أن ضعف نسب مساهمة الإيرادات الضريبية يعكس إفتقاد الأداة اللازمة للإستقرار الكلي من سلطة السياسة المالية وبالتالي ترك القدرة على التدخل في أثناء الدورة الإقتصادية المرتبطة بأسعار وكميات النفط الخام المصدر، وهذا يعني أن السياسة المالية للحكومة المركزية تتبع الدورة الإقتصادية نزولاً وصعوداً.



(3) الشكل

هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2019-2004)

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجدول (2) ومخرجات برنامج (Excel).

(2) الجدول

الإيرادات العامة في العراق ونسب نموها للمدة (2019-2004) (مليون دينار)

السنة	إجمالي الإيرادات العامة	نسبة نمو الإيرادات العامة %	الإيرادات الضريبية	نسبة نمو الإيرادات الضريبية %	الإيرادات النفطية	نسبة نمو الإيرادات النفطية %	الإيرادات الأخرى	نسبة نمو الإيرادات الأخرى %
2004	19258800	319.0	1500000	96.1	1800000	339.4	15958800	366.4
2005	28958608	50.4	522000	-65.2	27873710	1448.5	562898	-96.5
2006	45392304	56.7	2417018	363.0	42287900	51.7	687386	22.1
2007	42064530	-7.3	945626	-60.9	41103691	-2.8	15213	-97.8
2008	50775081	20.7	5552870	487.2	45218084	10.0	4127	-72.9
2009	50408216	-0.7	2837240	-48.9	47528262	5.1	42714	935.0
2010	61735313	22.5	2011883	-29.1	56050313	17.9	3673117	8499.3
2011	80934791	31.1	2372154	17.9	76184138	35.9	2378499	-35.2
2012	102326898	26.4	2583254	8.9	99657735	30.8	85909	-96.4
2013	119296663	16.6	2743806	6.2	11636382	-88.3	104916475	122025.1
2014	139640629	17.1	1885127	-31.3	97072410	734.2	40683092	-61.2
2015	94048364	-32.6	5416977	187.4	78649032	-19.0	9982355	-75.5
2016	81700803	-13.1	3103283	-42.7	69773400	-11.3	8824120	-11.6
2017	82069670	0.5	5266055	69.7	71833095	3.0	4970520	-43.7
2018	91643667	11.7	8524371	61.9	77160393	7.4	5958903	19.9
2019	105569687	15.2	6334160	-25.7	93741110	21.5	5494417	-7.8

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات:

- وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، للمدة (2019-2004).
 - وزارة المالية العراقية، (دائرة المحاسبة ودائرة الموازنة)، للمدة (2019-2004).
- المطلب الثاني: تقدير وتحليل أثر النفقات العامة على الإيرادات العامة في العراق للمدة (2019-2004):

1. قياس الإستقرارية وجذر الوحدة: تُناقش في الفقرة الحالية نتائج إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة للفترة من (2004) ولغاية (2019) وكالآتي:

أ. السلسلة الزمنية للنفقات العامة والإيرادات العامة: يتبين من نتائج إختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller Unit Root) (ADF) Test) والمذكورة في الجدول (3) والملاحق (1) و(2) أن السلسلة الزمنية للنفقات العامة والإيرادات العامة لم تكن مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول سواء بوجود الثابت أو بوجود الاتجاه والثابت وعند أي من المستويات الثلاث (1%، 5%، 10%)، مما يتطلب إجراء الإستقرارية عند الفرق الثاني حيث تبين أن تلك السلسلة مستقرة عند الفرق الثاني وبوجود الثابت وذلك إستناداً لقيمة (t) المقدرة والمطلقة والتي بلغت (4.256448) و (4.813749) على التوالي، وهي أكبر من قيمها الحرجة والبالغة (4.057910)، (3.119910)، (2.701103) و (4.057910)، (3.119910)، (2.701103) على التوالي، وعند مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%) وجاءت هذه النتيجة بتأكيد من مستوى المعنوية المقدرة (Prob.) والتي بلغت (0.0071) و (0.0028) على التوالي، والتي تقل عن المستوى الإفتراضي للدراسة (0.05)، مما يدل على رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على أن السلسلة الزمنية للنفقات العامة والإيرادات العامة خالية من جذر الوحدة وأنها مستقرة عند الفرق الثاني وبوجود الثابت، وبذلك نستنتج أن هناك إستقرارية للنفقات العامة والإيرادات العامة في العراق مُتحققة في الأجل القصير، إلا أن الحكم على تحقق الإستقرارية في الأجل الطويل يستند على نتائج إختبار التكامل المشترك.

الجدول (3)

نتائج إختبار الإستقرارية للنفقات العامة والإيرادات العامة في العراق للمدة (2019-2004)

السلسلة مستقرة في	القيم الحرجة t عند مستويات المعنوية			القيم المقدرة t لمؤشر ADF	المتغيرات
	%10	%5	%1		
الفرق الثاني - ثابت	2.701103 -	3.119910 -	4.057910 -	4.256448 -	النفقات العامة
الفرق الثاني - ثابت	2.701103 -	3.119910 -	4.057910 -	4.813749 -	الإيرادات العامة

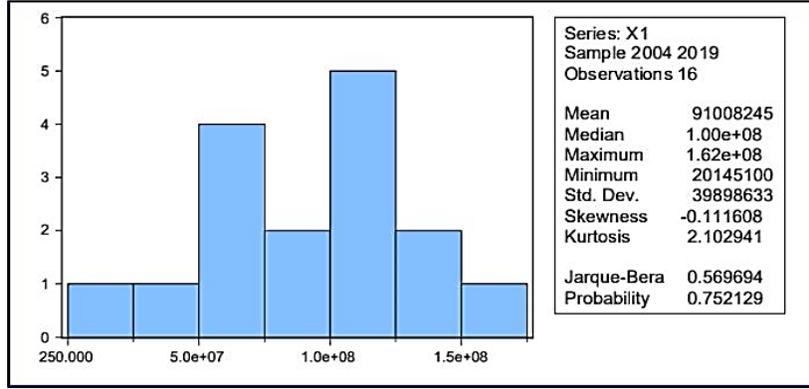
المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج برنامج EViews 12.

2. تحليل التوزيع الطبيعي: تُوضح نتائج تحليل التوزيع الطبيعي والتي أُجريت لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة الآتي:

أ. التوزيع الطبيعي للنفقات العامة والإيرادات العامة: يتضح من الشكل (4) وجدول النتائج المرفق به أن القيمة المقدرة لإختبار التوزيع الطبيعي للنفقات العامة والإيرادات العامة في العراق للمدة (2019-2004) وحسب مؤشر جارك - بيرا (Jarque-Bera) أنها بلغت (0.569694) و(0.499632) على التوالي، وهي تقل عن قيمة مربع كاي الحرجة والبالغة (3.841) وبدرجة حرية (1) وعند مستوى ثقة (95%) ويؤكد ذلك قيمة مستوى المعنوية المقدرة والبالغة (0.752129) و(0.778944) على التوالي، وهي أكبر من مستوى المعنوية الإفتراضي للدراسة (0.05)، مما يدل على أن السلسلة الزمنية للنفقات العامة والإيرادات العامة تتوزع طبيعياً، وبذلك يتم قبول فرضية العدم (H_0) والتي تشير إلى أن السلسلة الزمنية للنفقات العامة والإيرادات العامة تتوزع بشكل طبيعي.

الشكل (4)

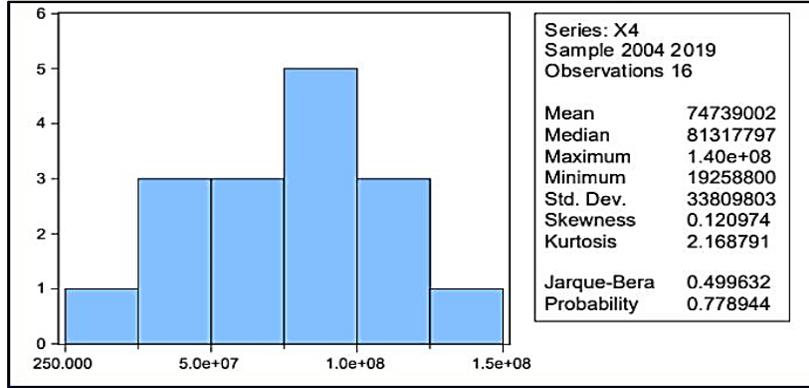
التوزيع الطبيعي للنفقات العامة في العراق للمدة (2019-2004)



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج برنامج EViews 12.

الشكل (5)

التوزيع الطبيعي للإيرادات العامة في العراق للمدة (2019-2004)



المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج برنامج EViews 12.

3. إختبار التكامل المشترك (Cointegration Test): يساعد التكامل المشترك في التعرف على توافر العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وتم إعتقاد التكامل المشترك بطريقة جوهانسن - جوزيلوس (Johansen-Juselius) كونه يناسب العينات الصغيرة وعند وجود متغيرين أو أكثر في علاقة الأثر وكذلك أن إستقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات كان من نفس الرتبة ولما كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى الثاني وبوجود الثابت فقد بينت النتائج في الجدول (4) والملحق (3) وجود متجهتين غير معنويتين وذلك لأن القيم المقدرة لإختبار الأثر (Trace Test) لكل منها قد بلغت (11.71735)، (3.168312) وهي أقل من القيم الحرجة لنفس الإختبار والبالغة (15.49471)، (3.841466) وعلى التوالي حيث جاءت هذه القيم عند مستوى معنوية مقدرة بلغت (0.1710)، (0.0751) وعلى التوالي وهي أكبر من المستوى الإفتراضي للدراسة (0.05). ويؤكد تلك النتائج إختبار القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue Test) والتي بلغت القيم المقدرة لها (8.549040)، (3.168312) وهي أقل من القيم الحرجة لنفس الإختبار والبالغة (14.26460)، (3.841466) وعلى التوالي، حيث جاءت هذه القيم عند مستوى معنوية مقدرة بلغت (0.3256)، (0.0751) وعلى التوالي، وهي أكبر من المستوى الإفتراضي للدراسة (0.05). مما يدل على عدم وجود تكامل مشترك بين النفقات العامة والإيرادات العامة في الأمد الطويل وإستناداً لتحليل التكامل المشترك وإعتماد مؤشري الأثر والقيمة العظمى.

الجدول (4)

نتائج إختبار التكامل المشترك للنققات العامة والإيرادات العامة في العراق للمدة (2019-2004)

المؤشر	فرضية العدم	الفرضية البديلة	القيم المقدرة	القيم الحرجة	Prob.
اختبار الأثر	$r = 0$	$r \geq 1$	11.71735	15.49471	0.1710
	$r \leq 1$	$r \geq 2$	3.168312	3.841466	0.0751
القيمة الذاتية العظمى	$r = 0$	$r \geq 1$	8.549040	14.26460	0.3256
	$r \leq 1$	$r \geq 2$	3.168312	3.841466	0.0751

المصدر: إعداد الباحث بالإعتدال على نتائج برنامج EViews 12.

4. تحليل السببية: للتعرف على إتجاه السببية بين متغيري النققات العامة والإيرادات العامة في العراق للفترة (2019-2004) وذلك حسب إختبار كرانكر (Granger)، تبين من نتائج التحليل والمذكورة في الجدول (5) والملحق (4) عدم وجود علاقة سببية مباشرة بين الإيرادات العامة بإتجاه النققات العامة وذلك إستناداً لقيمة (F) المقدرة والتي بلغت (0.88576) وهي أقل من قيمتها الحرجة (3.885) ودرجات حرية (2، 12) ويؤكد ذلك قيمة (Prob.) المقدرة والتي كانت (0.4455)، كما تبين عدم وجود علاقة سببية مباشرة بين النققات العامة بإتجاه الإيرادات العامة وذلك إستناداً لقيمة (F) المقدرة والتي بلغت (0.64594) وهي أقل من قيمتها الحرجة (3.855) ودرجات حرية (2، 12) ويؤكد ذلك قيمة (Prob.) المقدرة والتي كانت (0.5468)، ومن هذه النتائج يتضح وجود إستقلالية بين المتغيرين. مما يمكننا من الإستنتاج بأن عدم وجود العلاقة السببية بين النققات العامة والإيرادات العامة يدل على عدم وجود التخطيط المالي للموازنات العامة للحكومات العراقية خلال الفترة (2019-2004) والذي يسمح بالتوجيه المخطط للموارد المالية بشكل متنسق مع أوجه الإنفاق التي تتطلبها جوانب التنمية الإقتصادية في البلد، وأن القرارات المتصلة ذلك هي قرارات آنية وإرتجالية لا تستند على خطط فعلية على أرض الواقع. كما أن حالة الإستقلالية بين النققات العامة والإيرادات العامة يُستنتج منها أن النققات العامة والإيرادات العامة تتأثر بتغير آخر وهو المتمثل بالصادرات النفطية إذ أن كل من تلك المتغيرات تتذبذب في مستوياتها إستناداً للتذبذب الحاصل في أسعار وكميات النفط المصدر.

الجدول (5)

نتائج إختبار السببية بين النققات العامة والإيرادات العامة في العراق للمدة (2019-2004)

درجات الحرية	القيمة الحرجة F	قيم إختبار كرانكر Granger Causality Test			إتجاه السببية
		قيم Prob. المقدرة	قيم F المقدرة	عدد المشاهدات	
12 ، 2	3.855	0.4455	0.88576	14	من الإيرادات إلى النققات
12 ، 2	3.855	0.5468	0.64594	14	من النققات إلى الإيرادات

المصدر: إعداد الباحث بالإعتدال على نتائج برنامج EViews 12.

5. قياس أثر النققات العامة على الإيرادات العامة: تُشير نتائج تقدير علاقة الأثر للنققات العامة على الإيرادات العامة في العراق للفترة (2019-2004) وباستخدام طريقة المربعات الصغرى والمذكورة في الجدول (6) والملحق (5) إلى الآتي:

أ. وجود تأثير للنققات العامة في الإيرادات العامة في العراق للفترة (2019-2004) وحسب قيمة (t) المقدرة والتي بلغت (5.674607) والتي كانت أكبر من قيمتها الحرجة (1.761) ودرجة حرية (14)، ويتأكد من قيمة مستوى المعنوية المقدرة والتي كانت (0.0001) وهي أقل من المستوى الإفتراضي للدراسة (0.05).

ب. يتبين من قيمة المعامل التفسيري (R^2) المقدرة والتي كانت (0.696977) أن متغير النققات العامة في معادلة الأثر يفسر ما نسبته (69.7%) من التغير الذي يحدث في الإيرادات العامة، وأن هناك ما نسبته (30.3%) من التغير في الإيرادات العامة تُعزى لمتغيرات أخرى أو أنها تقع ضمن المتغير العشوائي لأنموذج الدراسة.

ت. تبين أن معلمة النفقات العامة قد بلغت (0.834851) وحيث أنها أقل من الواحد الصحيح مما يدل على أن الإيرادات العامة تغطي ما نسبته (83.5%) من النفقات العامة للفترة (2004-2019)، وهذا بدوره يؤشر باتجاه الحكومات العراقية إلى الإقتراض في الفترة المذكورة. كما أن إنخفاض قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح يؤشر عدم قدرة الحكومات العراقية على تحقيق الإستدامة في الوضع المالي مما يتطلب إعتماد التخطيط المالي في إعداد الموازنات المالية للدولة.

المجدول (6)

نتائج إختبار الأثر للنفقات العامة في الإيرادات العامة في العراق للمدة (2019-2004)

قيمة المقدره Prob.	درجات الحرية	الإيرادات العامة				المتغيرات
		قيمة t الحرجة	قيمة t المقدره	R ²	Beta	
-	-	-	-	-	23686943	الثابت (C)
0.0001	14	1.761	5.674607	0.696977	0.834851	النفقات العامة

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج برنامج EViews 12.

المحور الثالث: الإستنتاجات والمقترحات

أولاً: الإستنتاجات:

1. يُوصف الوضع المالي بالإستقرار في حالة إجراء تعديلات جذرية في السياسة المالية للبلد سواءً من جانب النفقات العامة أو من جانب الإيرادات العامة، وذلك لغرض تحجيم الفجوة المالية الناجمة من جراء الصدمات المالية.
2. على الرغم من إعتماد الحكومة الإتحادية على نمط موازنة الإعتمادات (الموازنة التقليدية) في إعدادها للموازنة العامة للدولة، إلا أن هذا النمط من وجهة نظرنا يُعتبر غير ملائم للمرحلة الحالية والمستقبلية، نتيجةً للتغيرات والتحولت التي شهدتها العراق سياسياً واقتصادياً والتي انعكست على وضع الإقتصاد الوطني خصوصاً بعد عام (2003).
3. يمكن وصف الإقتصاد العراقي بالإقتصاد الهش أو الإقتصاد الأحادي الجانب، ويرجع ذلك لإعتماد الحكومة الإتحادية على إنتاج وتصدير سلعة واحدة ناضبة، بالإضافة إلى تأثره بالأحداث والتحولت الإقتصادية والسياسية بين فترة وأخرى فينكمش بإنكاشها وينتعش بانتعاشها.
4. إن الإتجاه نحو تنوع مصادر الدخل عن طريق تنمية القطاع الإقتصادي ممثلاً بالقطاع الصناعي والسياحي والزراعي وإصلاح المنظومة الضريبية وترشيد النفقات العامة لها الدور الكبير في معالجة الإختلالات الحاصلة في الإقتصاد الوطني.
5. إتضح من البيانات الخاصة لكل من النفقات العامة والإيرادات العامة في العراق خلال المدة (2019-2004) أن النفقات العامة تنخفض بإنخفاض الإيرادات العامة وترتفع بإرتفاعها موضحة بذلك أن سلوك الموازنة العامة كان مستجيباً نوعاً ما للدورة الإقتصادية، إلا أن هذا الأمر إنطوى على عدم الإستفادة من الفوائض المالية المتحققة من عمليات إنتاج وتصدير النفط الخام عند توفرها في سداد الديون.
6. أوضحت نتائج قياس أثر النفقات العامة في الإيرادات العامة للعراق أن الأخيرة غطت ما نسبته (83.8%) من النفقات العامة للدولة خلال المدة (2004-2019)، وفي هذا دلالة إلى حاجة الحكومة لرفع حجم وارداتها بالشكل الذي يعمل على خلق التوازن المالي في الموازنة العامة.

ثانياً: المقترحات:

1. أن يكون هناك ضبط في إعداد الموازنة العامة للبلد لكونها يتم إعدادها بعجز مالي كبير وتنتهي بفائض مالي، مما يشير إلى أن الموازنة العامة لا تمت للأسس العلمية ومتطلبات الإقتصاد ولإمكانات التنفيذ بأي صلة، إذ من الأجدر أن تقوم الحكومة الفيدرالية بالإتجاه نحو إنشاء صندوق خاص يسمى بصندوق الإستقرار في المورد الطبيعي، إذ يمول هذا الصندوق من الفوائض المالية المتحققة للإيرادات النفطية.
2. تبني الحكومة الفيدرالية النمط الأمثل للموازنة العامة من الأنماط المختلفة لها والإعتماد على الآليات والمؤشرات الحقيقية في إعداد الموازنة العامة والتي تهدف إلى ضمان الإستغلال الأمثل للموارد المالية للبلد.

3. إقتراح نمط آخر هو نمط موازنة (البرامج والأداء) التي توفر أداة فعالة في تقييم الأداء الحكومي من خلال ربط مدخلات الموازنة من التخصيصات بمخرجاتها من البرامج والمشاريع، بإعتبارها من وجهة نظرنا أكثر ملاءمة من النمط التقليدي السابق (موازنة البنود) وذلك يرجع لمتخلف التقلبات والمستجدات التي تمس الوضع المالي في البلد، والجدير بالإشارة هنا هو التركيز على مراجعة وتقييم الموازنة العامة بشكل دوري من قبل الجهات ذات العلاقة.
4. تبني وضع إستراتيجيات تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية في البلد وتعضيد الجهود نحو إستثمار الموارد والثروات الهائلة للعراق وخاصةً المورد النفطي الذي يمثل الجزء الأكبر من الإيرادات العامة في تطوير القطاعات المختلفة من خلال معالجة كافة الإختلالات التي تحد من تطوير هذا القطاع فنياً والتي تتصل بمدى رفع الطاقة الإنتاجية والتصديرية للبلد.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية:

1. أحمد، عائكة عثمان العطا، (2018)، أثر سياسة التحرير الإقتصادي في ميزان المدفوعات السوداني: دراسة تطبيقية قياسية خلال الفترة 1992-2016، إطروحة دكتوراه في التجارة، جامعة شندي، السودان.
2. أحمر، إسماعيل حسين، (2003)، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. الأسعد، الآء مصطفى عبدالقادر محمد، (2007)، أسلوب إعداد الموازنة العامة للدولة وفق قانون الإدارة المالية والدين العام، إطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق.
4. البحر، حصة محمد أحمد، والحيمدي، سعود محمد، (2002)، المحاسبة الحكومية والمنظمات الأثرجية، ط 1، منشورات ذات السلاسل، الكويت.
5. بكر، أياد سلامة مسعود، (2012)، نظم صنع القرارات في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية وأثرها على تقديرات الموازنة: دراسة حالة قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
6. الحاج، طارق، (2015)، المالية العامة، ط 2، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. الحجاوي، حسام أبو علي، (2004)، الأصول العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية، ط 1، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.
8. حاد، طارق عبدالعال، (2011)، المحاسبة الحكومية: الرقابة على المال العام، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
9. الحفاجي، حيدر جاسم حمزة، (2013)، إعداد الموازنة الإستثمارية للدولة وإقرارها ما بين توجهات التخطيط الإستراتيجي والمتغيرات الإقتصادية والسياسية في العراق، رسالة ماجستير في العلوم المحاسبية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد، العراق.
10. الداودي، زينب عبدالكريم، (2013)، دور الإدارة في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، دار بينور للنشر، الأردن.
11. الدليبي، عوض فاضل إسماعيل خضير، (2003)، نظرية الإنفاق الحكومي (دراسة في طبيعته الإقتصادية والمالية والقانونية)، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، العراق.
12. الزويني، خديجة جمعة مطر، (2005)، الخصخصة وتأثيرها في الموازنة العامة للدولة، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، بغداد، العراق.
13. سلوم، حسن عبدالكريم، والمهايني، محمد خالد، (2007)، الموازنة العامة للدولة بين الأعداد والتنفيذ والرقابة: دراسة ميدانية للموازنة العراقية، مجلة الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 64، العراق.
14. سمحان، حسين محمد، والوادي، محمود حسين، وخريس، إبراهيم، (2010)، المالية العامة من منظور إسلامي، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
15. شعبيث، سندس جاسم، (2016)، دراسة تحليلية لأسباب عدم إقرار الموازنة العامة في العراق للعام 2014، المجلد 6، العدد 1، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، جامعة المثنى، العراق.
16. شيحان، شهاب حمد، (2014)، الإختلالات الهيكلية للموازنة الإتحادية في العراق من 2004-2012: الواقع والتحديات، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 6، العدد 12، جامعة الأنبار، العراق.
17. عبدالواحد، السيد عطية، (1996)، الموازنة العامة للدولة، ط 1، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
18. العبيدي، صبيحة برزان، (2015)، بدائل تمويل الموازنة العامة في ظل إنخفاض أسعار النفط: دراسة حالة في وزارة المالية - دائرة الموازنة، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد 6، بغداد، العراق.
19. عثمان، سعيد عبدالعزيز، (2003)، مقدمة في الإقتصاد العام - مالية عامة- مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

20. عليوي، نجم عبد، (2009)، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من 2003-2007، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 13، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، <http://journals.uokufa.edu.iq/view/1785/1632>.
21. العمري، عطا محمد، (2005)، مدى فعالية الموازنة كأداة تخطيط ورقابة في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين.
22. العواد، أسعد محمد علي وهاب، (2012)، أساسيات المحاسبة الحكومية، ط 1، دار الكتب للطباعة والنشر، كربلاء المقدسة، العراق.
23. فرج، عبيد محمل، والسعبري، إبراهيم عبد موسى، (1990)، المحاسبة الحكومية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، العراق.
24. القريوتي، محمد قاسم، (2012)، مقدمة في الإدارة العامة: النشأة - التطور - النظريات - المهام - المشاكل - التحديات - والتوجهات العامة، ط 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
25. كاظم، حنان عبدالأمير، ومحمد، موفق عبدالحسين، (2018)، دور ديوان الرقابة المالية الإتحادي في الرقابة على السلف وأثرها على الموازنة العامة للدولة: بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الإتحادي ووزارة المالية، مجلة كلية مدينة العلم الجامعة، المجلد 10، العدد 2، العراق.
26. الكعبي، مليحة جبار عبد، (2008)، الضريبة ودورها في تمويل الموازنة العامة للمدة 1985-2005: مصر والأردن والعراق- دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الإدارة والإقتصاد، العراق.
27. لعارة، جمال، (2002)، مداخل الموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2، كانون الثاني.
28. اللوزي، سليمان، ومراد، فيصل، (1997)، إدارة الموازنة العامة بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
29. مبارك، صلاح الدين عبدالمنعم، (2013)، المحاسبة الحكومية والقومية، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
30. مراد، محمد حلبي، (2002)، مالية الدولة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، <https://www.scribd.com>.
31. النجار، أحمد السيد، والناقلي، محمد سعيد، والصادي، محمد، والحلايقة، محمد، والوزني، خالد، والمنيف، ماجد، وخدوري، وليد، والحسين، إبراهيم عبيدالله، وجويلي، أحمد، وسكر، نبيل، وإسكندر، مروان، (2004)، التحولات الإقتصادية العربية والألفية الثالثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، لبنان.
32. النقاش، غازي عبدالرزاق، (2003)، المالية العامة: تحليل أسس الإقتصاديات المالية، ط 3، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
33. الهايمي، محمد عادل، والسقا، السيد أحمد، (2007)، المحاسبة الحكومية والمحاسبة الإقتصادية القومية: مدخل معاصر، ط 1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
34. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، دائرة المحاسبة، التقارير السنوية للمدة (2004-2019).
35. وزارة المالية العراقية، دائرة المحاسبة ودائرة الموازنة، النشرات السنوية للمدة (2004-2019).

ثانياً: المصادر باللغة الإنكليزية:

1. Antony, A., Robert, S., & Mark, S., (2004), Management Accounting, 4th Edition, Prentice Hall, New York, USA.
2. Bobes, F., (2013), The Applicability of the Principles That Govern the Budgetary Activity, Lucian Blaga University of Sibiu, Faculty of Economic Sciences, vol. 8, No. 1, April.
3. Edvine, M., (2013), the role of budgetary control in enhancing financial in management local government authorities: A case of Kinondoni municipal counsel, master thesis in accounting and finance, Mzumbe university, <http://scholar.mzumbe.ac.tz/>.
4. Loo, S., (1996), Views of Malaysian User-Groups to the Role of Budget, Budget Pressure and Participation, Asian Review of Accounting Vol. 4, No. 2, February.
5. Nkechi, C., (1999), Government Budget and Budgetary Control System: (A Case Study of Ministry of Finance and Economic Planning Awka, Anambra State), Thesis submitted to gain the degree of Master in Business administration, February, University of Nigeria, <https://oer.unn.edu.ng/>.

6. OPEC, (2010), annual report, <https://www.opec.org/>.
7. OPEC, (2014), annual statistical bulletin, <https://www.opec.org/>.
8. Paul, A., & William, D., (2001), macroeconomics, 17th edition, McGraw-Hill/ Irwin, Boston, USA.
9. Richard, A., Richard, H., & Barry, H., (2013). the international handbook of public financial management. Palgrave Macmillan, London, UK.
10. Van, T., (2015), Budgeting Practices in Vietnam: A Survey in Da Nang City, Master thesis in Accounting, March, Oulu university, <http://jultika.oulu.fi/files/nbnfioulu-201504091341.pdf>.

الملاحق

الملاحق (1)

نتائج اختبار (Augmented Dickey-Fuller Unit Root) للنفقات العامة في العراق للمدة (2019-2004)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(X1,2)				
Null Hypothesis: D(X1,2) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:				
1% level		-4.057910		
5% level		-3.119910		
10% level		-2.701103		
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(X1,3)				
Method: Least Squares				
Date: 08/25/21 Time: 10:17				
Sample (adjusted): 2007 2019				
Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1(-1),2)	-1.328776	0.312180	-4.256448	0.0014
C	599781.4	6555906.	0.091487	0.9288
R-squared	0.622218	Mean dependent var	2518065.	
Adjusted R-squared	0.587875	S.D. dependent var	36733395	
S.E. of regression	23581735	Akaike info criterion	36.93048	
Sum squared resid	6.12E+15	Schwarz criterion	37.01740	
Log likelihood	-238.0481	Hannan-Quinn criter.	36.91262	
F-statistic	18.11735	Durbin-Watson stat	1.941582	
Prob(F-statistic)	0.001351			

الملاحق (2)

نتائج اختبار (Augmented Dickey-Fuller Unit Root) للإيرادات العامة في العراق للمدة (2019-2004)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(X4,2)

Null Hypothesis: D(X4,2) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.813749	0.0028
Test critical values:				
1% level			-4.057910	
5% level			-3.119910	
10% level			-2.701103	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 13				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(X4,3)				
Method: Least Squares				
Date: 08/25/21 Time: 10:21				
Sample (adjusted): 2007 2019				
Included observations: 13 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X4(-1),2)	-1.354160	0.281311	-4.813749	0.0005
C	-196325.6	6337015.	-0.030981	0.9758
R-squared	0.678101	Mean dependent var		-183220.4
Adjusted R-squared	0.648837	S.D. dependent var		38556898
S.E. of regression	22848432	Akaike info criterion		36.86730
Sum squared resid	5.74E+15	Schwarz criterion		36.95422
Log likelihood	-237.6375	Hannan-Quinn criter.		36.84944
F-statistic	23.17217	Durbin-Watson stat		1.969144
Prob(F-statistic)	0.000541			

(3) الملحق

نتائج إختبار (Johansen Cointegration) للنفقات العامة والإيرادات العامة في العراق للمدة (2019-2004)

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.457000	11.71735	15.49471	0.1710
At most 1	0.202628	3.168312	3.841466	0.0751
Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **Mackinnon-Haug-Michelis (1998) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.457000	8.549040	14.26460	0.3256
At most 1	0.202628	3.168312	3.841466	0.0751
Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level **Mackinnon-Haug-Michelis (1998) p-values				
Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b**S11*b=I):				
X1	X4			
-2.34E-07	2.78E-07			
6.66E-08	-4.41E-08			
Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):				
D(X1)	-2853430.	-7172388.		
D(X4)	-6449522.	-6204956.		
1 Cointegrating Equation(s):			Log likelihood	-485.8744
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)				
X1	X4			
1.000000	-1.188919			
	(0.04948)			
Adjustment coefficients (standard error in parentheses)				
D(X1)	0.667374			
	(1.20099)			
D(X4)	1.508446			
	(1.14467)			

(4) الملحق

نتائج إختبار (Granger Causality) للنفقات العامة والإيرادات العامة في العراق للمدة (2019-2004)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/25/21 Time: 11:36			
Sample: 2004 2019			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
X4 does not Granger Cause X1	14	0.88576	0.4455
X1 does not Granger Cause X4		0.64594	0.5468

المحقق (5)

نتائج إختبار (Least Squares) للنفقات العامة والإيرادات العامة في العراق للمدة (2019-2004)

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 08/25/21 Time: 11:40				
Sample: 2004 2019				
Included observations: 16				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	23686943	7997863.	2.961659	0.0103
X	0.834851	0.442558	5.674607	0.0001
R-squared	0.696977	Mean dependent var		64544626
Adjusted R-squared	0.675333	S.D. dependent var		24444042
S.E. of regression	13928110	Akaike info criterion		35.85318
Sum squared resid	2.72E+15	Schwarz criterion		35.94976
Log likelihood	-284.8255	Hannan-Quinn criter.		35.85813
F-statistic	32.20117	Durbin-Watson stat		1.435457
Prob(F-statistic)	0.000057			